الأسهم الآسيوية ترتفع عقب صعود أسواق أميركا وأوروبا

بعد أن دبت الحياة مجدداً في بورصة وول ستريت وفي الأسهم الأوروبية خلال معاملات الأربعاء، شهدت الأسهم الآسيوية ارتفاعاً أمس الخميس، بنسب وصلت إلى 2%.

ارتفع مؤشر نيكاي الياباني بنسبة 0.95% ليصل إلى 21299.73 نقطة، وارتفع أيضا مؤشر توبكس في بورصة طوكيو بنسبة 0.76% ليصل إلى 1513.92 نقطة. وفي الصين شهد مؤشر هانغ سينغ ارتفاعا قدره 1.58% ليصل إلى 26635.84 نقطة، وارتفع مؤشر سي إس أي 300 بنسبة 2.11% ليصل إلى 4206.74 نقطة.

وبنهاية تعاملات عشية أمس الأول في الولايات المتحدة، سجل المؤشران داو جونز وستاندرد اند بوزر مكاسب تزيد على 4% وسط تفاؤل المستثمرين حيال التقدم المفاجئ لنائب الرئيس السابق جو بايدن في سباق «الثلاثاء الكبير» للانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، بينما ساعدت بيانات اقتصادية متفائلة في تهدئة المخاوف بشأن تداعيات فيروس كورونا.

وأنهى المؤشر داو جونز الصناعي جلسة التداول في بورصة وول ستريت مرتفعا 1172.26 نقطة، أو 4.52%، إلى 27089.67 نقطة بينما قفز المؤشر ستاندرد اند بورز 500 الأوسع نطاقا 126.75 نقطة، أو 4.22%، ليغلق عند 3130.12 نقطة. وأغلق المؤشر ناسداك المجمع مرتفعا 334.00 نقطة، أو 3.85%، إلى 9018.09 نقطة.

وعلى صعيد آخر، ارتفعت الأسهم الأوروبية، بنهاية تعاملات أمس، وقادت القطاعات الدفاعية المكاسب مع تفاؤل المستثمرين بأن جولة من التحفيز النقدي ستحد من الآثار الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا.

وأنهى المؤشر ستوكس 600 الأوروبي جلسة التداول مرتفعا 1.4%. وجاءت أسهم قطاعي المرافق والاتصالات في مقدمة الرابحين.

وحذا البنك المركزي الكندي أمس حذو نظيره الأميركي في خفض أسعار الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس. وتتوقع الأسواق الآن أن يخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة القياسي، الذي يبلغ حاليا 0.50- بالمئة، بمقدار 10 نقاط أساس الأسبوع القادم.

ومن بين البورصات الرئيسية في أوروبا، أغلقت سوق الأسهم الإيطالية مرتفعة 0.9% بينما تسعى البلاد لاتخاذ إجراءات طارئة جديدة لإبطاء انتشار كورونا في البلد الأكثر تضررا من الفيروس في أوروبا.

وخالف قطاع السفر والترفيه الأوروبي اتجاه السوق ليغلق مؤشره منخفضا 1.6% بينما لا تزال أسهم الفنادق وشركات الطيران تعاني من مشاكل مرتبطة بالفيروس تلحق ضررا بالطلب.

أبرزها السعودية والإمارات ومصر

دول الشرق الأوسط.. القطاع الخاص يعاني بسبب «كورونا»

أظهرت البيانات أن انكماش القطاع الخاص غير النفطي بمصر استمر في فبراير مع تراجع الإنتاج للشهر السابع على التوالي، في حين نما نظيره السعودي بأبطأ وتيرة في نحو عامين، كما تراجع بالإمارات إثر المخاوف من «كورونا».

وسجل مؤشر «آي إتش إس ماركت» لمديري المشتريات بالقطاع الخاص غير النفطي بمصر 47.1 نقطة في فبراير الماضي مرتفعا من 46.0 نقطة في يناير ، لكنه يظل أقل من مستوى الخمسين الفاصل بين النمو والانكماش.

وتحسن المؤشران الفرعيان للإنتاج والطلبيات الجديدة، وهما يمثلان أكثر من نصف وزن المؤشر، على أساس شهري، ولكن لا يزالان دون مستوى الخمسين نقطة وسط "ضعف عام للطلب وتراجع في أوضاع سوق العمل.

وقال فيل سميث الاقتصادي لدى «آي إتش إس» إنه لسوء حظ الشركات المحلية "الظروف الصعبة في السوق المحلية تضافرت مع ضعف في الطلب الخارجي مع استمرار تراجع حاد لطلبيات التصدير في فبراير/شباط".

وتراجع حجم طلبيات التصدير الجديدة للشهر الخامس على التوالي في فبراير. وقال سميث إن تفشي فيروس كورونا بالصين لا يضغط على مبيعات التصدير فحسب بل ويضعف ثقة الشركات.

السعودية

نما القطاع الخاص غير النفطي بأبطأ وتيرة فيما يقرب من عامين في فبراير الماضي، بسبب انخفاض الإنتاج وتراجع الطلبيات الجديدة إضافة لعرقلة انتشار فيروس كورونا لسلاسل الإمداد.

وهبط مؤشر مديري المشتريات التابع لـ«آي إتش إس ماركت» إلى 52.5 نقطة في فبراير/شباط الماضي في أبطأ وتيرة نمو منذ أبريل 2018 مقابل 54.9 نقطة في يناير.

وقال تيم مور المدير لدى «آي إتش إس ماركت» إن البيانات تسلط الضوء على الخسائر الحادة في الزخم منذ بداية 2020. وأضاف أن بيانات فبراير تظهر وجود تحديات إضافية لمواجهة تعطل سلاسل الإمداد العالمية بعد تفشي كوفيد19- بالصين، في ظل سعي الشركات لتكوين المخزونات والعثور على مصادر إمداد بديلة للمكونات الضرورية.

وأدت مخاوف تفشي كورونا إلى تهاوي الأسواق الأسبوع الماضي لأسوأ مستويات منذ ذروة الأزمة المالية عام 20080. وفقدت الأسهم العالمية نحو ستة تريليونات دولار من قيمتها. وقال رئيس منظمة التجارة العالمية أمس الاثنين إنه يتوقع أن يكون للفيروس تأثير "كبير" على الاقتصاد العالمي.

وتهدف السعودية أكبر مصدر للنفط إلى تعزيز القطاع الخاص، وتنويع اقتصادها بعيدا عن الاعتماد على النفط الذي يمثل القدر الأكبر من إيراداتها. لكن تراجع أسعار النفط يضغط على النمو الاقتصادي على مدى السنوات الخمس الفائتة، كما فاقم تفشي كورونا من مشكلات النمو في المملكة.

الإمارات

أظهر مسح مؤشر «آي إتش إس ماركت» لمديري المشتريات بالإمارات تدهورا أكثر لأداء القطاع الخاص غير النفطي في فبراير الماضي، وانخفاضا في توقعات الإنتاج لأقل مستوى في عامين وسط مخاوف من تأثير فيروس كورونا على الصادرات وسلاسل التوريد.

وهبط المؤشر إلى 49.1 نقطة في فبراير من 49.3 في يناير المنصرم. وتشير القراءة فوق مستوى الخمسين إلى النمو، في حين تشير أي قراءة دون ذلك المستوى إلى الانكماش.

ودبي إحدى المدن الرئيسية بالإمارات وهي مركز للتجارة والتمويل والنقل بالشرق الأوسط فضلا عن كونها وجهة سياحية، ومن المتوقع أن يتأثر اقتصادها بحالة الضبابية العالمية بسبب تفشي كورونا. وقراءة فبراير لمؤشر مديري المشتريات هي الأقل بالدولة منذ أغسطس 2009، وهو العام الذي شهد بداية أزمة الدين في دبي.

وقال ديفيد أوين معد التقرير والخبير الاقتصادي لدى «آي إتش إس ماركت» إن انكماش القطاع الخاص يعكس تراجع الإنتاج والطلبيات الجديدة والتوظيف. وأضاف «أداء التوريد تضرر من تفشي فيروس كورونا في الصين، إذ تشير مسوح مديري المشتريات العالمية لتأخير كبير في تسليم شحنات فضلا عن طلب أضعف على الصادرات».

وقد تقلصت توقعات الشركات -كما يقول معد التقرير- بسبب مخاوف بأن التفشي قد يضغط على الاقتصاد المحلي الذي يعاني بالفعل. وانخفضت طلبيات التصدير أيضا بسبب فيروس كورونا بحسب المسح مما أضر بالمبيعات ككل.

وتباطأ نمو القطاع الخاص غير النفطي العام الماضي، ليبلغ أدنى مستوى في عشر سنوات في ديسمبر كانون، لكن القطاع الخاص بدأ ينكمش للمرة الأولى في عقد هذا العام.

وقالت وكالة التصنيف «ستاندرد آند بورز غلوبال» الشهر الماضي إن قطاع الضيافة بدبي يواجه أكبر خطر في منطقة الخليج بسبب قيود السفر الناجمة عن تفشي كورونا. وتراجع التوظيف بالقطاع الخاص للشهر الثاني على التوالي في فبراير ، ولكن بوتيرة أقل من الشهر السابق.

ارتفاع أسعار النفط قبيل اجتماع أوبك لبحث خفض الإنتاج

ارتفعت أسعار النفط، أمس الخميس، قبيل اجتماع لمنظمة أوبك، فيما توقعت مصادر أن يوافق وزارء البترول في المنظمة على خفض كبير في الإنتاج. وتوقعت المصادر اجتماعا سلسا في فيينا، ثم محادثات مضنية مع روسيا اليوم الجمعة.

وأضافت المصادر المقربة من أوبك إن من المرجح أن تكون المباحثات بخصوص التوزيع الدقيق للحصص صعبة. وكانت الأسعار قد تدعمت بزيادة دون المتوقع لمخزونات النفط الخام بالولايات المتحدة، مما هدأ المخاوف من تخمة معروض في أكبر مستهلك للنفط في العالم.

كان خام برنت مرتفعا 46 سنتا بما يعادل 0.9 في المئة ليصل إلى 51.58 دولار للبرميل، في حين زاد الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 37 سنتا أو 0.8 بالمئة مسجلا 47.15 دولار للبرميل.

157 مؤسسة سودانية تستفيد من القرار

أميركا ترفع العقوبات الاقتصادية عن السودان

أعلن محافظ بنك السودان المركزي، أن البنك تلقى خطاباً من مدير مكتب العقوبات بوزارة الخارجية الأميركية، عبر وزارة الخارجية، يؤكد انتهاء كافة أشكال العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان بموجب الأمرين التنفيذيين 13067 و13412، الصادرين منذ 12 أكتوبر 2017.

وأشار المحافظ إلى أنه بموجب إلغاء الأمرين فقد تم رفع العقوبات عن 157 مؤسسة سودانية، ولم يتبقَ ضمن العقوبات سوى بعض الأفراد والمؤسسات المرتبطين بالأحداث فى دارفور.

ويشير الخطاب إلى أن ذلك ليس له أي علاقة بمسألة التحويلات البنكية، فضلاً عن 3 روابط تشير إلى انتهاء العقوبات عن 157 مؤسسة سودانية بتاريخ 12 أكتوبر 2017.

الجدير بالذكر أن بنك السودان المركزي قد قام بمخاطبة المصارف السودانية والمراسلين، كما قام بمخاطبة بعض المصارف المركزية بالدول العربية الشقيقة، لتنشيط علاقات المراسلة المصرفية تعظيماً للمنفعة المشتركة.

وكان وزير المالية السوداني، الدكتور إبراهيم البدوي، قال في لقاء الشهر الماضي مع "العربية"، إن "تطور مسار الحوار المجتمعي في السودان يستهدف الوصول إلى صيغة وبرنامج يمكن السودان من التفاوض مع المؤسسات الدولية" فيما يتعلق بالديون الدولية المستحقة على السودان.

«كورونا» ينعش سوق إنتاج الكمامات في تركيا

تتبارى مصانع النسيج ومشاغل الخياطة في تركيا على إنتاج الكمامات الواقية من فيروس كورونا لتصديرها نحو الخارج، في وقت تحولت فيه البلاد إلى قبلة لرجال الأعمال والمستوردين الباحثين عن هذا المنتج من حول العالم.

وخلال الأسابيع الماضية، نشطت أعداد كبيرة من السماسرة وصغار التجار في توفير الطلبيات للتصدير، في ظل ارتفاع الطلب الخارجي بشكل كبير، لكن هذه التجارة عادت لتخضع إلى منطق السوق والصفقات المباشرة بين كبار المصدرين والمستوردين.

وقال أحد الشبان الأتراك العاملين في هذا المجال إنه عمل بجد كوسيط لتوفير طلبية مكونة من عشرين مليون كمامة لتصديرها إلى الصين، في حين عمل صديق آخر له على توفير عشرة ملايين كمامة لتصديرها إلى الإمارات.

نمو متسارع

يقدم رواد صناعة النسيج التركي أرقاما مذهلة حول نمو هذه الصناعات التي يتوقعون لها أن تواصل الازدهار، مع استمرار تفشي الفيروس حول العالم، مؤكدين أن أسعار الكمامات الواقية من الفيروس تضاعفت بنحو خمسين مرة منذ أواخر العام الماضي قبل ظهور المرض وحتى اليوم.

وقال عبد الباري هاليجي رئيس مجلس إدارة شركة «أتيليم صاغليك» التي تصنع منتجات طبية؛ إن صندوق الكمامات الذي يحتوي على خمسين حبة كان يباع بسعر 3.5 ليرات (0.6 دولار) قبل ظهور المرض، لكنه يباع الآن بسعر 150 ليرة (25 دولارا).

ويشير رجل الأعمال التركي إلى أن المصانع الكبيرة التي تدير خطوط إنتاج عدة لا تقبل التعاقد على كميات تقل عن بضعة ملايين من الكمامات في الطلبية الواحدة، موضحا أن هؤلاء يقبلون فقط الصفقات التي تغطي إنتاج مصانعهم على مدار شهر واحد يقاس بعشرات الملايين من القطع.

العرض والطلب

وأوضح هاليجي أن صغار المنتجين الذين لا يتجاوز إنتاجهم خمسين ألف قطعة في اليوم يقبلون البيع بنحو 120 إلى 130 ليرة للعلبة الواحدة (نحو عشرين دولارا) بسبب انخفاض الطلب على الكميات القليلة وتركزه على كبار تجار الجملة المستوردين من الخارج.

ولفت إلى أن هذا النوع من التجارة هو الذي كان يستقطب المسوقين الهواة، الذين كانوا يعمدون إلى شراء كميات من الكمامات من مصادر متعددة وتجميعها لتوفير طلبيات كبيرة للزبائن الذين يحضرون بحقائب تحوي ملايين الدولارات من خارج البلاد.

وبخلاف السياح والزوار القادمين من الدول المختلفة، ما زالت رؤية الأقنعة على وجوه الناس نادرة في تركيا، وهي واحدة من دول المنطقة القليلة التي لم تعلن الجهات الرسمية فيها بعد عن وصول المرض. ويؤكد هاليجي أن مُصنعي الكمامات يبيعون إنتاجهم بطريقة فورية، ولا يقومون بتخزين أي منتج في البلاد، حتى لا يتكبدوا الخسائر في حال انحسر المرض قبل بيع المخزون.

إنتاج ضخم

خصص العديد من المصنعين وأصحاب مشاغل النسيج خطوط الإنتاج فيها لتلبية الطلب المرتفع على هذه الكمامات، وأوقفوا العمل في إنتاج المنسوجات الأخرى، نظرا للعائد الضخم الذي تدره تجارة الكمامات، قياسا بغيرها، والذي يتراوح بين أربعين وخمسين ضعفا.

وتحتل طلبات الكمامات والأقنعة الواقية من الفيروسات حيزا كبيرا في المتاجر الإلكترونية، وتعطي المساحات الأولى في تطبيقات «أليش فريش» الخاصة بالتسوق في تركيا، كما يستخدم الوسطاء وسائل التواصل الاجتماعي في البحث عن زبائن محتملين للكمامات.

ويؤكد هاليجي أن حجم الإنتاج الضخم للكمامات في تركيا لا يشبع السوق ما دام الفيروس مستمرا، نظرا لطبيعة وظائف الكمامات التي يحتاج مستخدموها إلى تبديلها يوميا بكمامات جديدة.

وحسب هاليجي، فإن مصنعي الكمامات يتبعون مواصفات ومقاييس من مؤسسة «اختبار» الرسمية التركية، وأن المنتجين الآخرين من أصحاب المشاغل باتوا يتبعون المواصفات ذاتها.

خلال العام الماضي

التعاونية السعودية للتأمين تحقق 402 مليون ريال أرباح

أعلنت الشركة التعاونية للتأمين، أمس الخميس، إن صافي أرباحها قبل الزكاة بلغ 402.165 مليون ريال سعودي لعام 2019، مقابل صافي خسارة 213.339 مليون ريال سعودي في 2019.

وأضافت الشركة، في بيان للسوق المالية السعودية «تداول»، أن تجاوز الخسائر إلى أرباح يعود لتحقيق صافي ربح اكتتاب قدره 769.955 مليون ريال للعام الحالي مقابل صافي ربح اكتتاب قدره 32.727 مليون ريال سعودي للعام السابق.

وأشارت إلى أن نتائج العمليات التشغيلية تحسنت إلى 192.405 مليون ريال مقابل عجز في العام الماضي بلغ 455.209 مليون ريال، ويعود ذلك بشكل عام الى الإجراءات التصحيحية التي قامت بها الشركة لتحسين أداء المحفظة التأمينية، حيث انخفض صافي المطالبات المتحملة انخفاضًا كبيرًا مقارنة بالعام الماضي بنسبة 11.54%، مع انخفاض بسيط في صافي الأقساط المكتسبة بنسبة 2.67% مقارنة بالعام السابق.

وانخفضت تكاليف اكتتاب وثائق التأمين بمبلغ 30.568 مليون ريال سعودي عن العام السابق، بانخفاض قدره 7.83%. وانخفضت تكاليف الاكتتاب الأخرى بمبلغ 124.186 ألف ريال سعودي عن العام السابق.